

فخرجوا من خلوات من أوجبه الترتيب بتقديم الفاتحة على
الحاضر **قوله** معتقد اسعة الوقت ليس بقيد وقوله فبات
ضيقه أي عن ادائها ما لم يرق منه ما يسع ركعة وقوله
وجب قطرها أي قطع فريضتها فلا ينافي أصله قبلها فلا مطلقا
حيث نفل منها ركعة فأكثرا فلا أقل من ذلك بل هو أفضل من قطعها
قوله إذا لم يجد عطف على خات المثنى من طلب القضاء عند
التذكر فكأن قوله وإن قدر له وقد يتوق في استئذان هذين
مع قصا ما فاتته عند تذكره وقد دبرته عليه لأن القدرة
لم توجد فيها حال التذكر إلا أن يقال أنه أراد القدرة على الفعل
ولولا شرط مغفون عن وجوب الإعادة أو بقاءه واستأنف قطع
قوله أو مقام يفتح الميم بمعنى المحل وهو المراد هنا أي محل
المقام وبعضهم يفسد معنى الإقامة **قوله** فلا يقضى ما فاتته
هذا ظاهر في الفاتحة بعدد ما الفاتحة بالأعداد فكأن الحاضر
التي يخاف فوجها الوجوب الفور فيها **قوله** والآخر يأتى
وهما المراد جام على البير والمقام فانه الأصل اقتصر على مسئلة الإزراء
على الثوب **قوله** في أنه لا يؤد بها إنما ذكر في فيما إذا لم يجد غير ثوب
الجز ولو مقبها وكألبير في ذلك مقتضى الجاه فإذا تناوب عليه جمع
للخوف من البرد وعلم ذلك والقبية إنما تامة في الوقت وجب أنظارها
وأمنح التيمم سواء كان تأخير أو تقديمه صاحب الحمام السابق
على غيره أو يتعدي غيره ومنعه من التقدم وإن علم أنها لا تامة
إلا خارج الوقت صلى بالتيمم فيه ثم يجب القضاء إن كان ثم ما أخر
غير ما تناوبوا فيه لكن أمتنع من استعماله لتخويره والاول **قوله**
والأصل أي الحاضر **قوله** رعائية الحرية الوقت ظاهر وجوب
الإعادة وليس كذلك إذا لم يجب عليه مطلقا سواء كان المحل تسعة
فيها الصلاة بالتيمم أم لا على المعتمد كالحال بينه وبين المناسب

أدعان

أدعان دوران الراس مثلا في السفينة **قوله** أو إن قدر أن
يخرج الزوج الوقت كما يصح به التعبد بالقضاء **قوله** على القضاء
الخروج الإدا بان وجد التراب في الوقت والمحل لا يسقط فيه
العرض بالتيمم فليزيمه فعل الصلاة أربع مرات ما كان صلى
أولا فاقدا لظهوره ثم وجد التراب يحمل لا يسقط فيه العرض
بالتيمم فيجب عليه التيمم كما مر ثم وجد الماء بعد ذلك فيجب عليه
إعادتها ثم وجد من يملكها جماعة فليس في حقه إعادتها
أيضا فالثلاثة الأولى واجبة والآخر سنة والاربعه واقعة في
الوقت **قوله** فلا يقضى به أي بالتيمم أي يمنع عليه ذلك وقوله
إذا فاتته في القضاء أي لوجوب الإعادة عليه **قوله** أما غير
الوقت هذا مختار في قول المأثرة أول الباب من وقت **قوله**
كالاستسقاء دخل تحت الكائن النفل المطلق والكسوف وخسوف
المجد وكل ماله سبب فلا يقضى لأنه يفوت بفوات سببه وما ذكره
من طلب صلاة الاستسقاء بعد السقيا أما هو للمسكرا للاستسقاء
لهو أنه بالسقيا لا يقال ما ذكر من أن الاستسقاء إذا فات لا يقضى
بأنه ما تقدم من أنه لا يفعل في سدة الخوف لأنه لا يخاف
فوقه لا أنقول هو يمكن العوات إلا أنه لا يخاف ففته الاستسقاء
سببه عاليا **قوله** ومن صلى الخ هذا شروع في الثاني من الترجمة
وقوله صلاة أي مفروضة مودة غير مندورة بنفسه إن كانت
المدورة بخوفه ست أعادتها غير صلاة الخوف أو سدت
لأنه اغتفر المبطل فيها الحاجة فلا تكرر وعكره صلاة الجاهه نعم
لواعادها صحت ووفقت نغلا مطلقا ولو مفصورة أعادها
تامة وجهه حيث سافر ليل أخرى أو جان بغيرها وفرضا
يجب قضاءه كقمتهم وظاهره مندور في الجملة ومغرا حقا
على الجديد أيضا لأن وقتها عليه يسع تكررها مرتين